

نماذج لعوامل الطلاق في المجتمعات عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة

Patterns of divorce factors in societies in general and in the Algerian society in particular

Kessal.messaouda@yahoo.com	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، (الجزائر)	مسعودة كسال
----------------------------	--	-------------

ملخص:

يخضع الطلاق أو فك الرابطة الزوجية لخصوصيات المجتمع أو البلد الذي يعيش فيه الزوجين، والتي تتحدد من خلال جملة من التدابير الاجرائية كالعادات والتقاليد، والدين، والقوانين الوضعية، وفي نفس الوقت طبيعة الأسباب التي أدت إلى فك الرابطة الزوجية التي تختلف من مجتمع لآخر، ومن أسرة لأخرى، ومن فرد لآخر (من الجنسين)، وترتبط بطبيعة التنشئة الاجتماعية و نوع القيم التي تشبع بها وتجسدت في سلوكه، أو لظروف صحية، اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سكنية.. إلخ أثرت على العلاقة الزوجية وسببت لها مشاكل ومخاطر انعكست على تراجع التفاعل والتفاهم بين الزوجين وأحيانا كثيرة سببت الأذى خاصة للمرأة والأولاد. لقد حاولنا أن نتناول وجهة أخرى في هذا المقال، من خلال تطرقنا إلى بعض نماذج عوامل الطلاق في كل من: المجتمع الأمريكي والمجتمع السوفيياتي والمجتمع المصري، حسب بعض الدراسات الاجتماعية التي تمت في هذه المجتمعات، وبموازاة مع ذلك تناولنا أيضا بعض هذه العوامل في المجتمع الجزائري، حسب بعض الأطروحات الجزائرية والمؤلفات، وحسب بعض الجرائد والمجلات الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية التي تمت في المرحلة التاريخية الحالية لهذا المجتمع

الكلمات المفتاحية: الطلاق، عوامل الطلاق، الزواج، المجتمع الجزائري.

Abstract:

Divorce or the dissolution of the marital bond is subject to the peculiarities of the society or country in which the spouses live, which are determined through a number of procedural measures such as customs and traditions, religion, and man-made laws, and at the same time the nature of the reasons that led to the dissolution of the marital bond that differ from one society to another, and from one family to another, and from one individual to another (of both sexes), and it is related to the nature of social upbringing and the type of values that he is saturated with and embodied in his behavior, or to health, economic, social, cultural, or residential conditions..etc. Interaction and understanding between spouses and sometimes caused harm, especially for women and children. We have tried to address another point in this article, by touching on some models of divorce factors in each of: American society, Soviet society and Egyptian society, according to some social studies that were carried out in these societies, and in parallel with that, we also dealt with some of these factors in Algerian society. According to some Algerian theses and literature, and according to some French-speaking Algerian newspapers and magazines that took place in the current historical stage of this society.

Keywords: divorce, divorce factors, marriage, Algerian society.

مقدمة:

إن الطلاق في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، سواء كان ذلك في البيئة الريفية أو الحضرية منه، يعود إلى مجموعة كبيرة من العوامل المختلفة والمتنوعة، والمتداخلة فيما بينها من حيث التأثير والتأثير، كالعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، والتي يكون لكل عامل منها نصيبه الخاص، الذي قد يكبر أو يصغر في إحداثه، وهذا وفقا لطبيعة المجتمع والمرحلة التاريخية والحضارية التي يمر بها.

ولقد تمكن الكثير من الباحثين الاجتماعيين، وفي مجتمعات متعددة، من تحديد عوامل الطلاق فيها، والتي سيذكر منها في هذا المقال، وعلى سبيل المثال فقط لا الحصر، بعض العوامل العامة والأساسية في بعض المجتمعات الغربية وفي بعض المجتمعات العربية، والتي وإن كانت نتائجها قديمة نسبيا إلا أنها ما زالت موجودة في هذه المجتمعات إلى حد الآن، وهذه النتائج ظهرت في بعض الدراسات، اعتمدت على التفسيرات البديهية أكثر من التفسيرات النظرية فالنظرية ما زالت جزءا متخلفا في بحوث الطلاق(الناقب،

فهد ناقب(1999)، ص 17)

الأمر الذي يدعمه فيما بعد، قول إحدى الصحفيات الفرنسيات "سيلين رولان"، التي صرحت فيه بأنه:
لا يوجد علم اجتماع خاص بالطلاق، وإنما لا بد من ابتكاره من الأساس (Cornec, Simone et
(Jean (1970), p32

أولا: بعض عوامل الطلاق في المجتمع الأمريكي:

ظهرت هذه العوامل في دراسة الباحث "جيمس منسان" سنة 1989 في مقال بعنوان "لماذا الكثير من الطلاق؟" بحيث يحاول فيه الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تقديم عشرة أسباب للطلاق، رأى أنها هي المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الأمريكي، وقبل أن يناقش الكاتب هذه العوامل العشر، أورد حقيقة مفادها أن الأزواج يبدوون حياتهم الزوجية، وكل واحد منهما يكن للآخر كل الحب، وتصاحب مشاعر الحب هذه الرغبة القوية في نجاح الزواج. ولكنه يقرر بعد ذلك مشاعر الحب هذه ليست شرطا كاملا لضمان السعادة الزوجية، حيث أنه تبين أن ثلث إلى خمس الزيجات في هذا المجتمع تنتهي بالطلاق، وأن كثرة عدد حالات الطلاق لا يعد ظاهرة حديثة، وتكمن أسبابها في التغيرات التي تحتاج المجتمع الأمريكي (قدري ونيس، سامية(بدون سنة)، ص23) ومن أهم الأسباب التي أوردتها الكاتب والتي تمثل نتائج العديد من الدراسات والتي تساهم في إحداث الطلاق في المجتمع الأمريكي ما يلي:

- الأدوار المتعارضة للزوجين، والتي ترسم لهما كيفية توافقتهم مع الحياة الزوجية.
- انفصال عوالم كل من الجنسين، وهو أمر مرتبط إلى حد كبير بالعامل الأول، حيث أن هذا الانفصال يعني أن كل من الأزواج والزوجات ما زالوا يعانون من تأثير التنشئة الاجتماعية في تناولهم للمشكلات وتقييمها.
- متطلبات الحياة، بدءا من الرحلات إلى الطعام... إلخ.
- روتين الحياة الزوجية، فقبل الزواج يقضون أوقاتا معا، لأنهم يريدون أن يكونوا معا لدرجة أنهم يتغلبون على كل شيء حين يرى كل منهما الآخر، ولكن بعد عدة سنوات من الزواج يضيق الكثير من الأزواج بحياتهم الزوجية. (قدري ونيس، سامية(بدون سنة)، ص 23-24)
- التغيرات التي تطرأ على وظائف الزواج والأسرة، فالأسرة الأمريكية حتى الثلاثينيات، كان أعضاؤها بما فيهم الأطفال يشاركون في عدد كبير من الأعمال والوظائف حتى أن المرأة العاملة

تشارك في اقتصاديات الأسرة، أما اليوم فإن الأزواج والزوجات أقل اعتمادا على بعضهما فيما يخص المعيشة بمعنى أنهما مستقلان اقتصاديا.

- التأكيد على الشخصية، وتحقيق المتطلبات العاطفية، حيث يعد ذلك أحد المتطلبات الأساسية في الزواج، ومن ضمن المتطلبات التي يحتاجها الأزواج، الشعور بالراحة والأمان، الحب والإعجاب والتشجيع... إلخ
- التأكيد على المساواة في الزواج، حيث تعد أهم القضايا بالنسبة للفرد الأمريكي، لذا يرى كاتب المقال أن الزواج الأمريكي كثيرا ما يحظى بقوة اتخاذ القرار، لذلك ترفض الزوجة هذه اللامساواة كالطريقة الصحيحة للحياة. وعلى الرغم من أن المساواة تجلب للأمريكي العديد من المناهج للعلاقة الزوجية، إلا أنها تخلق مشاكل زوجية، فكل قرار في الأسرة لا بد أن يكون مصدر للجدل، فلا يكون لواحد منهما القرار النهائي.
- تغير المجتمع، نتيجة للتصنيع والتحضر، وهي نتيجة توصلت إليها الكثير من الدراسات في كثير من المجتمعات ومن بينها المجتمع الجزائري، كما سيتضح فيما بعد.
- ومن العوامل الأخرى التي تؤدي إلى حدوث الطلاق في المجتمع الأمريكي، الدعم المؤسسي للمرأة المطلقة، وذلك تحت تأثير الحركات السنوية. (قدري ونيس، سامية (بدون سنة)، ص ص 24-26)

ثانيا: بعض عوامل الطلاق في المجتمع السوفيياتي:

ذكرت هذه العوامل في بعض النتائج لبعض الدراسات التي ظهرت في مقال للكاتبة (هيلين ايفرت جالي Yvert Jalu Hélène). بعنوان "الطلاق في الاتحاد السوفيياتي، والتي أشارت فيه إلى أنه قد تمت مجموعة من الدراسات الميدانية حول الطلاق في الاتحاد السوفيياتي شملت المراكز الحضرية الكبرى منه (كالينينغراد، موسكو وكيف)، مثبتة فيه هي الأخرى انتشار الطلاق في الاتحاد السوفيياتي، وما بعد يوم وإن بلغت حالاته مداها في السنة التي تلت التغيير التشريعي الوفايي الخاص بالطلاق، أي سنة 1963، بحيث بلغت 646.000 حالة في عام 1965، و 679.000 حالة في عام 1966 ووصلت إلى غاية 860.000 حالة طلاق في عام 1973. ويرجع القائمون بهذه الدراسات هذا الارتفاع في حالات الطلاق في هذا المجتمع، إلى تساهل القانون السوفيياتي في إجراءات الطلاق.

عنوان المقال: نماذج لعوامل الطلاق في المجتمعات عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة	المؤلفة: مسعودة كسال	المجلد: 10 / العدد: 01 / 2022	الصفحة: 219 – 237
---	----------------------	-------------------------------	-------------------

ومن بين النتائج المختلفة التي أمكن استخلاصها من خلال هذه الدراسات حول الطلاق في الاتحاد السوفياتي ما يلي:

- كلما كانت الفئة المهنية للزوجين منخفضة، كلما أدى ذلك إلى الطلاق. أي أن نسبة معدلات الطلاق في المجتمع السوفياتي ترتفع أكثر لدى الطبقات الأقل حظوة فيه، بينما تقل لدى طبقاته الأكثر امتيازاً.
- إن المشاركة الكبيرة للنساء في الحياة الاقتصادية، تساعد على ارتفاع معدلات الطلاق في هذا المجتمع، ولا يفسر هذا بالتححرر في الميدان فقط، وإنما أيضاً لأن هؤلاء النساء مرغومات على العمل يوماً مضاعفاً في البيت، مما ينتج عنه صراعات متعددة بين الزوجين، نظراً لتعب كل منهما، ولعدم تنازل أي منهما للآخر عن حقه، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تضخم المشاكل بينهما ومن ثم إلى الطلاق.
- تعد أزمة السكن من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المدن الكبرى من الاتحاد السوفياتي.
- إن كثيراً من الدراسات الميدانية التي أجريت في تواريخ ومناطق مختلفة من الاتحاد السوفياتي، على متزوجين جدد ومتزوجين مسنين، ثبت أن الفئة الأولى من المتزوجين قد زوجت عن حب، وهذا ما يفسر سرعة انحلال الزواج فيها، نظراً لخلط أفرادها بين الحب الحقيقي والدافع الجنسي.
- كلما كثر عدد الأبناء لدى الزوجين، كلما قل الطلاق والعكس صحيح، لأن وجود الأبناء في الحياة الزوجية يعد العامل المهم في تماسك الزواج.
- إن أشمل وأهم نتيجة أسفرت عنها هذه الدراسات تتمثل في أن الارتفاع المستمر لمعدلات الطلاق في المجتمع السوفياتي يتحكم فيه بصورة أكثر عمقا التطور في الأخلاق والآداب العامة المرتبطة بمفهوم الزواج والطلاق أكثر مما تتحكم فيه عوامل منفصلة (Yvert, Jalu Hélène(1977), pp 179-180 et p 182-186).

ثالثاً: بعض عوامل الطلاق في المجتمع المصري:

استناداً إلى النتائج التي تعرض لها الدكتور (مصطفى الخشاب) في كتابه "دراسات في علم الاجتماع العائلي حول الطلاق في المجتمع المصري"، أول ما أشار إليه هو ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع

المصري ارتفاعا كبيرا، تتراوح نسبته ما بين 20 و30 من نسبة عقود الزواج. ومن هذه النتائج تم استنباط العوامل التالية للطلاق في المجتمع المصري:

- صعوبة الفترة الأولى من الزواج، إذ تعد أخطر مرحلة تمر بها الحياة الزوجية بحيث تفسخ فيها معظم حالات الزواج، ولا سيما في السنتين الأولى والثانية منه.
- العامل الاقتصادي وأثره في حياة الأسرة، لأن المال عصب الحياة.
- تطور المركز الاجتماعي للمرأة ونزولها إلى ميدان العمل وشعورها بقيمتها وشخصيتها أكثر في الحياة.
- عدم قيام الزواج على أسس واضحة، كقيامه مثلا على دوافع الحب أو المنفعة أو التغيرير أو التورط.
- الاختلاف بين الزوجين في نظرتهم إلى الحياة، وفي مستوى الثقافة والوضع الاجتماعي والسن.
- ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وخاصة في المجتمعات المدنية.
- الإخلال بالشروط المتفق عليها بين الزوجين قبل الزواج، سواء من طرف الزوج أو الزوجة.
- عادات الزواج في مصر، والتي لا تبيح للرجل والمرأة فرصة كافية لمعرفة كل منهما الآخر، والوقوف على طبيعتهم وآرائهم واتجاهاتهم. وهذه الظاهرة منتشرة في الريف خاصة، وبين كثير من الأسر المدنية أيضا، التي ترجع إلى أصول ريفية حيث يتم الزواج فيها برضا الوالدين أولا، وحتى تأثيرها وضغط الآخرين.
- عدم الاستقرار العائلي، وتعذر الوصول إلى حلول وسطية، يصدر المشاكل والعوامل المؤدية إلى التوتر في محيط الأسرة، وبذلك يكون الحل الحاسم في الطلاق، الذي يضع حدا لكل حالات التوتر فيها. (الخشاب، مصطفى(1981)، ص ص 241-245)

رابعا: بعض عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري:

لقد تمت عدة دراسات حول الطلاق في المجتمع الجزائري، أولها الدراسة التي تمت حول الطلاق في مدينة وهران، والتي نشرت أهم نتائجها في جريدة "المجاهد اليومية"، والتي وضحت أنه بعد الاعتماد على عينة مكونة من 50 مطلقة، وحضور جلسات الصلح في المحاكم، والإطلاع على مجموعة من

الملفات الخاصة بقضايا الطلاق. تم التوصل إلى بعض الأسباب للطلاق في المجتمع الجزائري، يمكن حصرها فيما يلي:

- إن أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري متعدد ومتداخلة فيما بينها، وتعد أزمة السكن من أهمها، لأنها تؤدي بالدرجة الأولى إلى انحلال العلاقات الزوجية وبالتالي إلى الطلاق، وهذا نظرا لكونها تحمل المتزوجين الجدد على السكن من أهل الزوج عموما، وفي الغالب ما تكون أسرته كبيرة العدد، الأمر الذي يحرم هؤلاء من الشعور بالاستقلالية في حياتهما، ومن ثم التمتع بحياة زوجية خاصة وتامة.

- والسبب الثاني للطلاق حسب هذه الدراسة، والمرتب كثيرا بالأول، يتمثل في التدخل التسلطي والمبالغ فيه من طرف أهل الزوج في حياة الزوجين، والمصاحب بعدم تفتح الزوج خاصة، الذي رغم زواجه ما يزال تحت السلطة العاطفية لأوليائه ولا سيما الأم (الحماة) التي كثيرا ما تبالغ في التدخل في حياة الزوجين عامة وفي كثير من الأحيان حتى في الحياة الخاصة لها، الأمر الذي يؤدي بالزوجة خاصة إلى رفض هذه الوضعية، وبالتالي إلى حدوث الطلاق.

- نظرا لتحرر المرأة الجزائرية في هذه الفترة من حياة المجتمع الجزائري، فإنها تتطلع إلى حياة زوجية متطورة، بحيث يغلب عليها طابعها الشخصي وهكذا عكس ما كان في الماضي، لذا ترفض وأحيانا بشدة تسييرها من طرف أسرة الزوج. وتوضح هذه الدراسة الميدانية أن (30%) من حالات الطلاق في مدينة وهران قد تمت بهذا الشكل في 1977.

- إن نفس هذه النظرة التحريرية والعصرية للمرأة الجزائرية للزواج الآن والتي تقابلها النظرة التقليدية للرجل الجزائري له لحد الآن، هذه النواة المدعمة بشعوره بالتفوق عليها بحكم الدين ومن ثم القانون الجزائري، والتي تدفعه إلى محاولة السيطرة عليها، وجعلها زوجة صالحة للبيت فقط، لكن رفض المرأة لهذه المعاملة، لا سيما أن تحررها الاقتصادي يجعلها أكثر وثوقا من نفسها، تخلق مشاكل عديدة ومتنوعة بينهما، غالبا ما تنتهي بهما إلى الطلاق.

إن الزواج المرغم والمبكر للعديد من الشباب الجزائري يعد عاملا مساعدا على الطلاق في المجتمع الجزائري، حيث بين القسم الميداني من هذه الدراسة، أن السن المتوسط للزواج في المجتمع الجزائري في هذه المرحلة يراوح ما بين 17.5 عاما بالنسبة للنساء الأميات، و 18.8 عاما بالنسبة للواتي زاولن

دراستهن الابتدائية، و 20.4 عاما بالنسبة للنساء اللواتي واصلن دراستهن الثانوية أو الجامعية.

(Tienti, Abiahad et A.bouisri (1979), p4)

أما ثاني دراسة التي تمت حول الطلاق في المجتمع الجزائري، سنة 1985-1986، هي التي قامت بها الباحثة "مسعودة كسال" بمدينة الجزائر العاصمة خاصة ومدينة بوفاريك عامة، وكانت بعنوان "الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله وآثاره" مع دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات، في الوسط الحضري الجزائري ولقد كانت وحدة العينة التي تمت دراستها ميدانية، مكونة من 105 مطلق ومطلقة تفرعت إلى 35 مطلق أرسلت له استمارات الاستبيان و 10 مطلقة طبقت عليها استمارة المقابلة، بالإضافة إلى تحليل مضمون 34 ملفا قضائيا، من محكمة الجزائر الوسطى. وكانت هذه الحالات كلها، من الوسط الحضري الجزائري، وتم طلاقها لأول مرة.

ولقد استندت هذه الدراسة إلى إشكالية كان هدفها البحث عن العوامل الأساسية للطلاق في المجتمع الجزائري وكذا آثاره فيه، وانبثقت من هذه الإشكالية أربعة فرضيات فرعية وهي كما يلي:

- إن اعتبار الأسرة الحضرية الجزائرية إلى حد الآن في المجتمع الجزائري الحالي الزواج رابطة أسرية واجتماعية بين أسرتين (الأسرة المزوجة والأسرة المتزوجة) أكثر مما هو رابطة بين المقبلين على الزواج حاليا وبالتالي عدم مراعاتها لبعض مقاييس وشروط الزواج التي تناسب أبناءها أولا وقبل كل شيء، ثم تناسب بعض قيم مجتمعهما هذا، ولكن في فترة زمنية سابقة، قد ساعد على حدوث الطلاق وانتشاره في المجتمع الجزائري.
- إن سكن الزوجين أثناء الزواج مع أهل الزوج غالبا والنتائج بالدرجة الأولى عن معاناة المجتمع الجزائري، من أزمة سكن حادة يسمح لهؤلاء الأهل، وخاصة أم الزوج (الحماة)، بالتدخل في الحياة الزوجية للزوجين، الأمر الذي أصبح المتزوجون الجدد ولا سيما الزوجة يرفضونه وفي أحيان كثيرة بشدة، وهذا نظرا لاختلاف وجهات النظر بينهما (الأهل والمتزوجون الجدد) للزواج، ومن ثم للحياة الزوجية خصوصا والعامة عموما، قد يساعد على حدوث الطلاق في نهاية المطاف بين الزوجين وانتشاره في المجتمع الحضري الجزائري.

- إن خروج المرأة الحضرية إلى العمل وحصولها على استقلالها الاقتصادي، أوجد لديها وعيا واضحا، بذاتها ومركزها ودورها في الأسرة خاصة وفي المجتمع عامة، مما قد جعلها لا تتوانى عن طلب الطلاق، إذا ما اعترض زوجها أو أهله أو كلاهما، على عملها خارج البيت أثناء الزواج.
- إن لانتشار الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري جملة من الآثار السلبية المعنوية والمادية، والتي تمس المطلقين وأطفالهما بالدرجة الأولى (الأسرة) ومن ثم تمس المجتمع الحضري الجزائري بالدرجة الثانية.

ومن أجل دراسة هذه الفرضيات، استعملت هذه الدراسة العديد من الأدوات والمناهج العلمية، كالملاحظة البسيطة بالمشاركة، والمقابلة، وتحليل المضمون واستمارة المقابلة، وكذا المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي.

ولقد تم التوصل في هذه الدراسة الميدانية، وفيما يخص عوامل الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، إلى جملة من النتائج، يمكن تلخيصها كالتالي:

هناك جملة من العوامل المتعددة والمتنوعة والمتداخلة فيما بينها، التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، والتي على الرغم من صعوبة تحديد نصيب كل عامل من هذه العوامل على حدة، إلا أنه مع ذلك، تمكنت هذه الدراسة بعد مقارنتها بين البيانات المحصل عليها من استخلاص أن عامل سكن المطلقين أو المطلقات المبحوثات مع أهل الزوج، وما يترتب عنه من تدخل في حياة الزوجين العامة والخاصة من طرف والدة الزوج (الحماة) خاصة، قد لعب الدور الأكبر في طلاق مبحوثي هذه الدراسة، بحيث وجد أن نسبة 68.58% من مطلقي العينة ونسبة 100% من مطلقي الحالات العشر ونسبة 61.67% من المطلقات قد سكنت مع أهل الزوج أثناء الزواج، وكانت تسود العلاقة السيئة بين زوجات المطلقين والمطلقات وبين الحماة إذ بلغت نسبة هذه العلاقة لدى زوجات المطلقين في العينة، نسبة 34.29% ولدى زوجات المطلقين في الحالات العشر 50% ولدى المطلقات نسبة 31.67% ويرجع السبب في ذلك ليس إلى أزمة السكن في حد ذاتها، بل إلى اختلاف وجهات النظر بين جيل الحماة وجيل الزوجة. (كسال، مسعودة (1985-1986)، ص 357)

الصفحة: 219 - 237	المجلد: 10 / العدد: 01 / 2022	المؤلفة: مسعودة كسال	عنوان المقال: نماذج لعوامل الطلاق في المجتمعات عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة
-------------------	-------------------------------	----------------------	---

الأمر الذي تؤكدته الدراسة الميدانية التي تمت حول الطلاق في المجتمع الجزائري وبالضبط في مدينة وهران التي ذكرت سابقا في هذا المقال. (انظر في ذلك: الطلاق في مدينة وهران)

أما الدراسة الثالثة حول الطلاق في المجتمع الجزائري والتي قام بها الباحث "معطي بودخيل". (بودخيل، معطي (1995-1994)، ص ص 234-240)

كانت بعنوان "من التلاقي إلى الطلاق" تمت مناقشتها بمعهد علم الاجتماع ما بين 1994-1995 واعتمد فيها على عينة 207 من المطلقين والمطلقات منها 123 مطلق و84 مطلقة، كانت من مناطق (مسخرية، مسيلة، القبة ومنطقة القبائل)، ولقد استعمل فيها المنهج المقارن، وذلك بالتطرق إلى الأوساط البدوية والريفية والمدنية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

- يعتبر الزواج المبكر عاملا أساسيا مساعدا على الطلاق.
- عدم الإنجاب أو ضعفه يقلل من مكانة المرأة.
- نقص الوازع الديني يؤدي إلى الخضوع للنزوات والرغبات الشخصية التي تميل إلى التحرر من أي ضابط، بما في ذلك رابطة الزواج.
- يعد تباين تصورات الزوجين فيما يخص الدور الذي يلعبه الطرف الثاني في الزواج هو الآخر من العوامل التي أدت إلى التقليل من الإنسجام بين الزوجين ومن ثم إلى الطلاق.
- وأخيرا دراسة الباحث (محمد طويل) تحت عنوان "عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري"، وهي عبارة عن دراسة ميدانية، لعينة من المطلقين والمطلقات، بمدينتي الجزائر والبويرة وكان هدفها هي الأخرى البحث عن العوامل التي تعكس مدى مساهمة المتغيرات الجديدة، التي صارت تؤثر بشكل أو بآخر في إحداث الطلاق في المجتمع الجزائري وارتفاع معدلاته. ولقد كانت عينة هذه الدراسة تشمل 168 مبحوث ومبحوثة منهم 82 مطلق و86 مطلقة وبغض النظر عن اختلاف مستوياتهم التعليمية ومهنتهم وكذا اختلاف سنهم ولقد استعمل فيها المنهج التاريخي والمنهج التجريبي والمنهج الإحصائي كما استخدم تقنية الملاحظة والاستبيان، واعتمد فيها على أربع فرضيات هي:
- ضعف التصورات والتوقعات للزواج، عند المقبلين على الطلاق.

- كلما كان الدخل المادي منخفضا لأسر الزوجين، كلما زاد تأثيره في إحداث الطلاق.

- سوء اختيار الأزواج شريكهم يزيد من حدة الطلاق.

- كلما كان الوضع السكني للزوجين غير ملائما كلما زادت حدة الطلاق. (طويل، محمد) (2005-2006)
(2006)، ص ص 84-86 و ص ص 5-6

ولقد توصل الباحث في دراسته هذه إلى ما يلي:

- يتضح أن حدوث الطلاق، تتحكم فيه مجموعة من العوامل والتي تؤثر بشكل أو بآخر على حياة الزوجين، وهي ليست وليدة مشكلات آنية بل تمتد جذورها إلى مرحلة الإقبال على الزواج من طرف الأفراد، حيث أن ما يتلقاه الفرد ويكتسبه من تصورات وتوقعات سليمة تخص مسألة الزواج، وكيفية الحفاظ على استقرار الحياة الزوجية له دور هام عند إقباله فعلا على الزواج، هذا العامل دفع بهم إلى الطلاق.

- كما أن عامل الاختيار الغير مناسب للزواج، قد برز تأثيره في إحداث الطلاق وبشكل كبير، بحيث يعتبر من محددات مصير الحياة الزوجية المبنية على سوء اختيار الشريك (طويل، محمد) (2005-2006)، ص (235)

- وعلى الرغم من تأثير العاملين السابقين على الطلاق في هذه العينة، إلا أن الباحث يرى أن حوادث الطلاق تزداد وتتضاعف أكثر، نتيجة عاملين هامين، يرتبطان أساسا بالمدخول الذي يعيش به الأزواج، وكذلك السقف الذي يحمي أسرهم وعلاقاتهم النفسية والاجتماعية، إذ أن العامل الأول يزداد تأثيره عند انخفاضه وبالتالي عدم كفايته لسد متطلبات الأزواج والزوجات الحياتية والضرورية ويرتبط العامل الثاني منهما بالسكن إذ يزداد تأثيره ويتضاعف عند عدم ملائمة سكن الأزواج والزوجات مع أهاليهم، ومن ثم تدخل هؤلاء في شؤونهم العامة وحتى الخاصة منها في كثير من الأحيان.

ويؤكد هذا الباحث في نهاية ذكر نتائج دراسته أن هذه العوامل التي ذكرها سابقا متداخلة ومتشابكة فيما بينها، بالإضافة إلى أنها تتراكم وتتعاظم يوما بعد يوم، الأمر الذي جعلها ذات تأثير ومساهمة في حدوث طلاق مبحوثي ومبحوثات هذه الدراسة. (طويل، محمد) (2005-2006)، ص (235)

عنوان المقال: نماذج لعوامل الطلاق في المجتمعات عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة	المؤلفة: مسعودة كسال	المجلد: 10 / العدد: 01 / 2022	الصفحة: 219 – 237
---	----------------------	-------------------------------	-------------------

ويذكر هذا الباحث أن هذه العوامل قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بأهم التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كانت نتيجة حتمية لبوادر التصنيع والتحضر المستمرين في الانتشار بالمجتمع الجزائري، كون هذه التحولات العميقة التي عرفها هذا المجتمع في هذه المرحلة التاريخية من حياته، انعكست على طبيعة الأسرة الجزائرية إذ زعزت كيائها وقيمها، حيث مست بالدرجة الأولى ذهنية المقبلين والمقبلات على الزواج، ومن ثم بناء العلاقات الزوجية مما جعل الحياة الزوجية أرضا خصبة للطلاق أي لم تعد هذه الأخيرة قادرة على الصمود أمام المشكلات اليومية والأزمات الاقتصادية وخاصة منها السكنية. (طويل، محمد(2005-2006)، ص ص 235-236)

وهكذا وإلى جانب هذه الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين حول الطلاق وفي مجتمعات مختلفة.

هناك دراسات أخرى حول الطلاق وفي مجتمعات مختلفة أيضا، ذكرت عاملان أساسيان آخرا للطلاق هما عدم التوافق الجنسي بين الزوجين وعامل الاختلاف بين الزوجين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفيما يلي شرح هذين العاملين:

1- عدم التوافق الجنسي بين الزوجين:

يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن العديد من مراحل الخلاف الزوجي، تكون مرتبطة بالمشاكل الجنسية، إذ لا يكون ثمة توافق وانسجام بين الطرفين، إما من ناحية الدوافع الجنسية أو عن طريق الإشباع أو عدد مرات الجماع أو ما إلى ذلك، ومثل هذه الخلافات من شأنها أن تزرع بذور التوتر والصراع النفسي بين الزوجين. (الحشاب، مصطفى(1981)، ص 111)

والتي في حالة ازدياد حدتها وصعوبة توصل الزوجين إلى التوافق الجنسي المنشود، بحيث لا يكون في مقدور أحدهما تحمل الآخر، يصبح لا مفر من حل رابطة الزواج، خصوصا أن المسائل الجنسية من الأمور الشخصية والحساسة جدا، التي لا يستطيع أو خاصة لا يريد الزوجان الإعراب عن وجود أي عيب بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المسائل تلعب دورا حيويا من الناحيتين البيولوجية والنفسية خاصة، مما يؤدي بكلا الزوجين أو أحدهما إلى عدم التفريط فيها في حالة وجود خلل بها، لا سيما إذا كان مزمنًا، ولا سيما إذا تزامنت هذه الحالة مع وجود مشاكل أخرى في حياة الزوجين.

2-الاختلاف بين الزوجين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي:

يعتبر علماء الاجتماع أيضا أن اختلاف الزوجين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من العوامل المساعدة على الطلاق، لأن هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف نظرة الزوجين، إلى الحياة العامة والحياة الخاصة ومن بين هذا الاختلاف مثلا، الاختلاف في تربية الأولاد. وقد لا تبدو أهمية هذه الأمور في المراحل الأولى من الزواج إلا أنها عند التعامل الجدي بين الزوجين وطول العشرة وخصوصا في حالة وجود اختلاف واضح وجوهري، في هذه المجالات، تثير كثيرا من حالات التوتر بينهما التي عادة ما تنتهي بالطلاق. (الحشاب، مصطفى(1981)، ص 244)

وإن كانت تجدر الإشارة إلى هذا الاختلاف بين الزوجين لا يمكن أن يكون السبب الرئيسي في طلاقهما لا سيما إذا كانا ينتميان إلى الفئة الغير مثقفة في المجتمع. إلا أن هذه الحقيقة لم تمنع بعض الباحثين الاجتماعيين اعتبار التشابه بين الزوجين في هذه المستويات يساعد على خفض التوترات بينهما إلى حد كبير، مما يحول دون وقوع الانفجار ومن ثم الطلاق. (الحوالي، سناء(1979)، ص 275)

3- عمل المرأة وتأثيره على شخصيتها:

هناك الكثير من الباحثين الاجتماعيين الذين يجعلون من عمل المرأة خارج البيت عاملا أساسيا من العوامل المساعدة على الطلاق، لأنه يساعدها على الحصول على ميزانية خاصة لما تجعلها أقل اعتمادا على زوجها من الناحية المادية، كما أن هذا العمل يطور من مركزها وقيمتها وشخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها. كما يجعلها أكثر استعدادا للمناقشة حول الحقوق الزوجية وشؤون الأسرة سواء مع زوجها أو مع الرجال في مكاتب العمل والمصانع والمدارس والشركات والجمعيات، ثم تعزز سلوكها متأثرة بتلك المناقشات الحادة خارج البيت، خاصة أن المدن الكبرى تسمح بوجود علاقات كثيرة ومتنوعة بين أفرادها المتعددين وتبادل الآراء والأفكار معهم حول موضوعات شتى(غيث، محمد عاطف (1970)، ص ص 228-229)

فعمل المرأة خارج البيت يسهل عليها اتخاذ القرار في الطلاق. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى ضرورة الاعتراف بالنسبية الكبيرة في اتخاذ مثل هذا القرار بين المرأة الغربية وبين المرأة العربية نظرا لاختلاف ظروفها من كافة النواحي ولا سيما الثقافية منها، إلا أن الموضوعية تحتم مع ذلك الاعتراف بوجود مثل هؤلاء النساء في المجتمعات العربية أيضا مع قلة عددهن نسبيا ونظرا لرغبة هذا المقال في إلقاء المزيد من الضوء على الطلاق في المجتمع الجزائري سيتم التعرض إلى بعض العوامل الخاصة بالزوجين فيه، والتي تعرضت لها

بعض المجالات والجرائد الجزائرية، والتي تتلخص في عدم مناقشة الزوجين أثناء فترة الخطوبة للمشاكل الأساسية التي من الممكن أن تواجهها بعض الأزواج إذ يعتمد على الحظ في تقرير مصير زواجهما وهذا لعدم مناقشتها مثلا لظروف السكن بعد الزواج، أي هل سيسكنان بعد الزواج مع أهل الزوج أو بمفردهما، أو لعدم تأكيد المرأة خاصة لخطيبها أنها تود أن تعمل بعد الزواج وإذا كانت عاملة أنها لا يمكن أن تتخلى على عملها وأنها مضطرة لمساعدة أهلها بعد الزواج، وما على كل طرف من العلاقة إلا أن يختار ومن ثم يحدد الاستمرار في إتمام الزواج، أو فسخ الخطوبة لأنه من الأحسن ذرف الدموع على الخطوبة المفسوخة من ذرفها على الطلاق. (Hammadi, Leila(1979), p11)

فوضع النقاط على الحروف منذ بداية الزواج فيما يخص كافة المسائل المهمة المتعلقة بالحياة الزوجية المقبلة من طرف الزوجين، من شأنه أن يساهم في تفادي العديد من حالات الطلاق، كحالة المرأة مثلا التي تقرر أن تتطلق لأنها تعيش مع أسرة زوجها والتي كان بإمكانها أن تشتغل على خطيبها هذا الشرط قبل الزواج، أو كحالة المرأة التي تنتظر مجيء طفلها الثالث لتقرر بأنها لا تحب زوجها وبالتالي لا يمكن أن تستمر معه والتي كان بإمكانها أن تتأكد من حقيقة مشاعرها قبل الموافقة على الزواج. (Hammadi, Leila(1979), p21)

وعلى الرغم من حالات الطلاق التي يمكن تفاديها فعلا إذا راعى كل من الزوجين مناقشة المشاكل التي من الممكن أن تظهر في حياتهما بعد الزواج بكل واقعية، وحسب لواجهه ألف حساب قبل إتمامه. إلا أن هذا لا ينفي أن هناك بعض الحالات من الطلاق في المجتمع الجزائري تحدث بالرغم من اتفاق الزوجين على أهم القضايا المتعلقة بحياتهما بعد الزواج، وهذا سواء فيما يتعلق بأمر كافة القضايا المتفق عليها بينهما سابقا أو بجزء منها، الأمر الذي ينطبق كثيرا على عمل المرأة بحيث أنه بعدما يعدها خطيبها بأنها ستعمل بعد الزواج، يرفض بشدة عملها هذا بعد الزواج.

ويفسر أحد أعداد جريدة المجاهد اليومية أمثال عوامل الطلاق هذه في المجتمع الجزائري بعدم تهيئة الشباب الجزائري للزواج، بحيث لا ينظر إلى الزواج على أنه تفتح الزوجين معا وليس تفتح أحدهما على حساب الآخر. (Hammadi, Leila(1979), p16)

ومع التسليم بصحة هذا التفسير إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه ليس دائما في إمكان الزوجين ولا سيما الزوج يعيش في وسط أسري واجتماعي، له عاداته وتقاليده الخاصة تجاه الكثير من المسائل التي حتى وإن اقتنع هو بضرورة التخلص من سيطرتها، فإنه يضطر في الكثير من الأحيان مجاراة أهله في الأخذ بها.

بالإضافة إلى أن الظروف المادية والمجتمعية خاصة، قد تمنع الكثير من الأزواج الالتزام بوعودهم، ولا سيما فيما يتعلق بأمر السكن، نظرا لاستفحال أزمة السكن في المجتمع الجزائري.

وإلى جانب هذه العوامل للطلاق الخاصة بالزوجين قبل الزواج، هناك عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين بعد الزواج والتي يمكن إجمالها في عاملين أساسيين، يتمثل أحدهما في عدم فهم كل من الرجل والمرأة حقيقة التطور السريع الذي يشهده حاليا المجتمع الجزائري في كافة النواحي، والذي يعد من العوامل

الأساسية التي تؤدي إلى الكثير من حالات الطلاق. (Hashas, Méziane(1978), p20)

ومن مظاهر عدم الفهم هذا بالنسبة للرجل على سبيل المثال ذلك الرجل الذي بعد أن تكون وضعيته المالية متوسطة، يتمكن بعد سنوات من الوصول إلى مركز اجتماعي مرتفع نسبيا، فيرى أن زوجته أم أطفاله أصبحت لا تليق به الآن، لأنها أمية وغير قادرة على تنظيم الحفلات، أو ذلك الرجل الذي يهمل زوجته من أجل إعادة حياته مع أخرى التقى بها في الشارع صدفة وفي أماكن غير أخلاقية. .

(Hashas, Méziane(1978), p21)

أما فيما يخص مظاهر عدم الفهم هذا عند المرأة والذي يؤدي بالعديد من النساء إلى طلب الطلاق لأسباب تافهة تتجلى مثلا في رغبة الزوجة المتوسطة الحال أو الفقيرة عموما، تقليد النساء المتمكنات ماديا في اللباس الفاخر والحلي الباهظة الثمن والتي أمام عجز زوجها من تلبية مطالبها الكمالية هذه،

تطلب الطلاق. (M, Farah(1979), p14)

كما تتمثل هذه المظاهر أيضا لدى المرأة في تلك المرأة الواثقة من وضعيتها المساوية للرجل، بحيث تعتبر أن عدم اصطحاب زوجها لها إلى السينما مثلا، حقا لمبدأ المساواة بين الجنسين وبالتالي تطلب الطلاق.

(Hashas, Méziane(1978), p20)

ويتمثل العامل الثاني من عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين بعد الزواج، والمرتبط نوعا ما بالعامل الأول في عدم تعود كل من الرجل والمرأة على أن يتكاملا بحيث يعتبران أن زواجهما غالبا في نطاق علاقة قوة يعمل كل منهما على أن لا يترك الفرصة للآخر ليسيطر عليه، كأن يظن الرجل الذي تعمل زوجته

وتشاركه كثيرا في تحمل مسؤوليات البيت والأطفال، ومن الممكن وبدون وعي منه أنه يجب أن يحترس منها كي لا تتحكم فيه. (Hammadi, Leila (1979), p16)

وكأن تظن المرأة بالمقابل أن الرجل الذي يرفض عملها خارج البيت، ما هو إلا دليل على رغبته في تركها دائما تحت سيطرته، وهكذا فإن عدم ثقة كل من الزوجين في نوايا الآخر عندما تشتد وتتكاثر من شأنها أن تؤدي إلى الكثير من حالات الطلاق في المجتمع الجزائري، والتي كان من الممكن تفاديها بسهولة، لو تعود كل من الزوجين فيه النظر إلى الزواج كشركة لا يكتب لها النجاح إلا إذا تكاملت أدوارهما.

ومن بين عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري أخيرا والذي ذكرته إحدى المجالات الجزائرية، الأصل الاجتماعي للمتزوجين الجدد، المتناقض بينهما تماما أو على الأقل المختلف أحدهما عن الآخر، لأن اختلاف العادات والتقاليد بين الزوجين يجعل الحياة الزوجية مضطربة ويؤدي على مر الأيام إلى حياة زوجية مستحيلة ومن ثم إلى الطلاق والدليل على ذلك أنه قبل الاستقلال غالبا ما ينتمي الزوجان إلى ريف أو منطقة واحدة واللذان غالبا ما يسكنان مع أهل الزوج لذا كانا يطلقان نادرا، ليس أكثر من حالتين خلال شهرين. (Hammouche, Abdelkader (1979), p9)

نذكر أيضا الدراسة السوسولوجية والعمل الميداني الكبير الذي قامت به الباحثة / صباح عياشي (سنة 2020) على مستوى 14 منطقة من مناطق الجزائر الشمال والجنوب وأقصى الجنوب والشرق والغرب والوسط، حيث بلغت عينتها 826 زوج زوجة من مختلف فئات العمر، والمستوى المعيشي، والتعليمي، وطبيعة التدين أو عدم التدين، من الحضر والريف، وحسب طبيعة نوع سكنهم، وثقافتهم الفرعية.

ومن خلال إنجازها الهام "لموسوعة علم الاجتماع العائلي: الشراكة المجتمعية في تعزيز الاستقرار الأسري والمدني" والتي تعد على مستوى الوطن العربي، توصلت إلى أنه ليس كل أسرة تحت سقف واحد هي بالضرورة مستقرة، وبالتالي اكتشفت أن هناك ثلاثة أنواع من الأسر التي قدمت لهم تسميات مختلفة هي: فهناك النوع الأول: "أسرا مستقرة" وهي التي كان أساسها التكافؤ والتكامل بين الزوجين في مقاييس قاعدية للزواج لبناء حياة مستقرة رغم تغير الظروف والأحوال، ومن هذه المقاييس التربية والأخلاق، التدين المعتدل المبني على الفهم الصحيح للدين (الاسلامي)، المستوى التعليمي، المهنة لأحدهما أو لكليهما (الجمال، الحسب والنسب، ملكية السكن، التكامل في العلاقة الحميمة وإشباع

كل طرف الآخر، المهنة للزوج أو لكلاهما (لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وسدّ الحاجيات المادية للأسرة والأولاد)، تبادل العواطف والتفاهم بين الطرفين. أما النوع الثاني فهي "أسر شبه مستقرة" أين وجدت أن مقاييس التكافؤ والتكامل تتوفر في أحد الزوجين سواء الزوج أو المرأة، والذي تتوفر فيه (ها) تلك المقاييس القاعدية، هو غالبا من يكون "الزوجة" التي نجدتها تضحى وتتجاوز كل المحن من أجل المحافظة على أبنائها وأسرتها ولا تلجأ للطلاق. أما النوع الثالث والأخير فهو ما أسمته الباحثة بـ: "أسرة مألها الطلاق" أين وجدت فيها أن كلا الزوجين لا تتوفر فيهما المقاييس التكافؤ والتكامل القاعدية للاستقرار الأسري خاصة الجانب الأخلاقي، الديني، الحميمي. ثم خلصت وقالت أن الأسر اليوم خاصة الشبه مستقرة، والتي مألها الطلاق أصبحت تستجد بالأخصائين الاجتماعيين في مجال العائلي نظرا لأهميته وشولية معارفه العلمية وتقديمه لمهارات اجتماعية عملية قبل وبعد الزواج لتحمل المسؤولية وحماية أسرهم من مختلف الهزات الحياتية وتقديم العلاج الاجتماعي لبناء علاقات متماسكة بين أفراد الأسرة بعيدا عن الآفات الاجتماعية (كالعنف بكل أشكاله، والمخدرات، الضغائن والكراهية... وبالتالي تفكك الروابط الأسرية التي تنعكس سلبا خاصة على الأبناء، وترسيخ قيم إنسانية تظهر في الممارسات الاجتماعية للأفراد داخل الأسرة وخارجها، كما أظهرت لأول مرة أهمية التنسيق والتعاون بما أسمته "بالشراكة المجتمعية" بين مختلف الفاعلين في المجتمع من خبراء ومختصين اجتماعيين في العائلي ومختين نفسيين وحقوقيين واقتصاديين واطباء وهيئات رسمية والمجتمع المدني "كل ذلك لحماية الأسر بكل مكوناتها مهما كان موقعهم الجغرافي، وطبيعة مستواهم التعليمي وثقافتهم الفرعية و طبيعة تدينهم ومنصبهم وجنسهم .

– خاتمة:

وفي نهاية هذا المقال، تجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل المذكورة للطلاق كنماذج في هذه المجتمعات، تعبر عن الطلاق فيها في مراحل تاريخية مختلفة، لذلك تم التركيز على المرحلة التاريخية الحالية بالنسبة للمجتمع الجزائري. ورغم ذلك كانت ولازلت تتشابه عدة عوامل مسببة للطلاق اجتماعية، نفسية، إقتصادية، ثقافية، وحتى على المستوى الشخصي، وبخاصة في العقود الزمنية التي تلت استقلال المجتمع الجزائري وإلى غاية ما قبل التعددية الحزبية، أو بالأحرى إلى غاية الانفتاح على النظام الليبرالي الذي يدعو إلى المساواة بين الجنسين وتحرر المرأة وخروجها إلى ميدان العمل، والأمر الملاحظ على

المستوى السوسيولوجي يتمثل على العموم في تشكل عوامل للطلاق -إن صح التعبير- عوامل تقليدية -حديثة مرتبطة بالتحول في نمط حياة الأسرة التقليدية والتحول في وظائفها، أما في الوقت الراهن فيبدو أن عوامل الطلاق باتت مرتبطة أكثر بشخصية الزوجين، والأهداف المسطرة للزواج قبل الزواج، وطريقة الزواج، وحتى نمط الحياة المحدد في مخيال كل طرف في العلاقة الزوجية ونادرا العائلية، ولعل أعم سبب للطلاق في المجتمع الجزائري حاليا هو عدم فهم التغيرات الحاصلة وعدم مواكبة أطراف العلاقة الزوجية لهذه التغيرات، من حيث فتح باب الحوار والنقاش لأجل الاعداد والتهيئة لبناء أسرة مستقرة، و إمكانيات حلحلة الصعوبات والمشاكل اليومية التي قد تعترضها وقد تعصف بها اتجاه الطلاق.

المراجع :

- 1- بودخيل، معطي (1994-1995)، "من التلاقي إلى الطلاق"، رسالة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، علم الاجتماع.
- 2- ونيس، قدرى سامية (دون سنة)، "الطلاق عند الأقباط بين الشريعة والواقع: دراسة ميدانية محافظة الجيزة"، اطروحة دكتوراه، مصر: جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، علم الاجتماع.
- 3- طويل، محمد (2005-2006)، "عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، علم الاجتماع.
- 4- كسال، مسعودة (1985-1986) "الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري: عوامله وآثاره، دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات في الوسط الحضري الجزائري"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، علم الاجتماع الحضري.
- 5- ثاقب، الثاقب فهد (1999). المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر.
- 6- عياشي، صباح (2020). موسوعة علم الاجتماع العائلي : المشاركة المجتمعية في تعزيز الاستقرار الأسري والمدني ، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع.
- 7- غالب، مصطفى (دون سنة). الحياة الزوجية وعلم النفس، سلسلة في سبيل موسوعة نفسية.
- 8- غيث عاطف محمد (1970). تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية.

الصفحة: 219 – 237	المجلد: 10 / العدد: 01 / 2022	المؤلفة: مسعودة كسال	عنوان المقال: نماذج لعوامل الطلاق في المجتمعات عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة
-------------------	-------------------------------	----------------------	---

- 9- الخولي، سناء(1979). الزواج والعلاقات الأسرية، بيروت: دار المعرفة الجامعية.
- 10- الحشاش، مصطفى(1981). دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت: دار النهضة العربية.
- 11- Cornec, Simone et Jean(1970). **Les problèmes du divorce**, collection « réponses », paris.
- 12- El Moudjahid, quotidien, Juillet 1979, pourquoi taux de divorce, n° 4336.
- 13- Hammadi, Leila(1979) « **Le divorce réputation le fléau** », EL-Moudjahid quotidien, n° 4273.
- 14- Hammouche, Abdelkader (1979), **Le divorce**, revue Eljuwairia, mensuelle, éditée par L'UNEA, 9^{ème} année, n° 79. alger .
- 15- Hashas, Méziane(1978) « **pas de gagnant mais deux perdants** », Algérie Actualité, n° 658, Algérie.
- 16- M.FARAH, (1979) « **quand l'acteur des Lilas** », El Moudjahid quotidien, n° 4316,.
- 17- Révolution Ahicaine, Hebdomadaire (1965), publicité ANEP, Alger, n° 101, 2 janvier, 1965.
- 18- Tienti, Abiahad et A.Bouisri(1979). **la divortialité à Oran**, Oran : Institut des sciences sociales, département de Démographie.
- 19- Yvert Jalu, Hélène(1977) . **Le divorce en union Soviétique cité par Andrée Michel, femmes, sexisme et sociétés**, Paris : édition PUF.